

Distr.
GENERAL

A/52/1005
S/1998/722
6 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية
والمساعدة الفورية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة
باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية
مسائل حقوق الإنسان

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨
موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً أدلى به وفد دولة إريتريا في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ أمام الدورة الخمسين للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان المجتمع حالياً في جنيف.

ويفصل البيان الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها حكومة إثيوبيا ضد المدنيين الإريتريين المقيمين في إثيوبيا.

وأكون ممتناً لو تكرمت بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلى منقريوس
السفير
الممثل الدائم

مرفق

بيان أدلى به وفد دولة إريتريا في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨
أمام اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات
التابعة للجنة حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان
المرتكبة ضد الإريتريين في إثيوبيا

١ - يود وفد إريتريا أن ينتهز هذه الفرصة ليقدم إليكم حقائق الانتهاكات الكبرى التي ترتكب ضد حقوق الإنسان في إثيوبيا. وبحزن عميق أضطر الى تقديم الأدلة لما يشكل، دون أدنى شك، جريمة ضد الإنسانية. ففي الأسابيع الثمانية الأخيرة، بل وحتى اللحظة التي أتكلم فيها أمامكم، ما فتئت حكومة إثيوبيا تنتهج سياسة منظممة في طرد الإريتريين والإثيوبيين الذين من أصل إريتري، لا لسبب إلا لأصلهم الوطني. وحتى الآن أعتقل بشكل تعسفي ما يزيد عن (١٢ ٠٠٠) إريتري ومواطن إثيوبي من أصل إريتري، لم يرتكبوا أدنى جريمة. واحتجزوا، وأخفوا عن الأنظار ورحّلوا بإجراءات موجزة، وبقسوة بالغة في أغلب الأحيان.

٢ - ونأتي إليكم برسائل تعبر عن القلق والألم من ضحايا هذا الاعتداء. رسالة من أم تبلغ من العمر ٢٣ سنة ترملت مؤخرا فقدت شقيقتها من توها وكانت ترعى أمها العاجزة انتزعت من رضيعها الذي يبلغ من العمر سبعة أشهر وهي تصرخ وتتوسل. ورسالة من سيدة تبلغ من العمر ٦٤ عاما، أمية، إثيوبية، تعمل في التنظيف لم تحصل على بطاقة هوية إريتريية ولم تصوت في الاستفتاء على استقلال إريتريا رغما من أنها من أصل إريتري، ولم تكن أيضا عضوا في حزب حاكم في إريتريا، ولا في أي رابطة إريتريية. بل ولم تكن تتكلم أي لغة من اللغات الإريتريية بطلاقة. ورسالة من عجوز يبلغ من العمر ٦٥ عاما ألقى به في الصحراء على الحدود الإريتريية - الإثيوبية، بعيدا عن ابنته التي توفيت بعد أن سارت أكثر من ٤ كيلومترات الى الجانب الإريتري على الحدود في درجة حرارة تبلغ ٤٤ درجة مئوية. وقصة رجل أعمال اعتقل في الفجر وسلبت منه أعماله التجارية التي تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات، بعد أن أنفق حياته يستثمر في إثيوبيا ويبني ذلك البلد، وكان يقوم، حتى وقت قريب للغاية بتشديد شبكة المياه والمجارير في أديس أبابا. وقصة مشينة لفتاة تبلغ من العمر ١٥ سنة انتزعت من أسرتها لا لشيء إلا لأنها ذهبت في العام الماضي الى إريتريا في إجازة لتشارك في برنامج لزرع الأشجار. وهي قصة الآلاف الذين طردوا معهم - والآلاف الذين بقوا، خشية من اقتحام ضباط الأمن لمنازلهم في الساعة ٥ صباحا واقتيادهم عنوة من ديارهم وأسرهم بدون شيء سوى الملابس التي يكتسون بها.

٣ - وفي ٢٣ أيار/مايو، في الدورة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بإرساء حقوق الإنسان في إثيوبيا، تكلم رئيس الوزراء، مليس زناوي عن التزام حكومته بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وبعد ذلك بسبعة أسابيع عقد رئيس الوزراء مقابلة تلفزيونية ادعى فيها حق حكومته في طرد أي أجانب تختار طردهم.

وقال وأقتبس من كلامه "إن أي أجنبي سواء كان إريتريا أو يابانيا... إلى آخره.. يعيش في إثيوبيا بسبب حسن نية الحكومة الإثيوبية. وإذا قالت الحكومة الإثيوبية" إذهب، لأننا لا نحب لون عينيك، "فيجب أن يذهب". ومضى يقارن بين طرد الإريتريين وترحيل الولايات المتحدة للمهاجرين غير الشرعيين من المكسيك.

٤ - وهذا التبرير ليس سوى تبرير سخيف وإهانة لذكاء المجتمع الدولي. فكثير من أولئك الذين طردوا مواطنون إثيوبيون من أصل إريتري. وجميعهم مقيمون بشكل شرعي في البلد. وباعتراف رئيس الوزراء ميليس نفسه الذي قال "ليس بوسعنا أن نطرد مواطنا إثيوبيا من إثيوبيا". بيد أن هذا ما تفعله حكومته تماما وتشير دراسة استقصائية لأكثر من ٣٠٠٠ مرحل من المناطق الحضرية إلى أن ٢٦٤ منهم ولدوا في إثيوبيا، وأكثر من نصفهم عاش هناك لأكثر من ٢٠ عاما، في حين عاش ٢٤١ منهم أكثر من ٤٠ عاما. بل إن بعضهم لم يزر حتى إريتريا. والكثير منهم متزوج من إثيوبيات. ومن بينهم أكثر من ٦٠٠ رجل وإمرأة أعمال، بما في ذلك ملاك فنادق، وأعمال تشييد، وجراجات وشركات نقل ومحلات. وكثير منهم موظفون في الحكومة. وهناك محامون وأطباء ومدرسون ومصورون ورسامو خرائط محترفون بل حتى قساوسة وراهبات. ولدينا حالة جندي سابق فقد ذراعا وقدماء وهو يقاتل من أجل إثيوبيا ضد الصومال في حرب عام ١٩٧٧، وتساءل الرجل قائلا "ماذا أعطي لإثيوبيا أكثر من ذراعي وقدمي؟".

٥ - وبالطبع لا يجب علينا أن ننسى أن هناك ما يزيد عن ٨٠٠٠ مزارع وراع فقير، حرموا من مورد رزقهم الهزيل، وحالتهم مفعجة أيضا. وقد عاش الكثير من هؤلاء في إثيوبيا أجيالا، حيث يمتلكون مزارع وقطعان مواشي. وفي غمضة عين حرم هؤلاء الناس من مورد رزقهم. وقد ضرب بعضهم ضربا مبرحا وحشروا في حاويات بضائع معدنية قبل نقلهم إلى إريتريا.

٦ - ومن ضمن هؤلاء الذين قبض عليهم للترحيل مواطنون من بلدان ثالثة، مثل إيطاليا وكندا، ومن أصل إريتري. ومن خلال تدخل سفاراتهم، أنقذ قلة من هؤلاء من الترحيل. وبعض الإريتريين الذين يحوزون جوازات سفر أجنبية ختمت على جوازات سفرهم عبارة "رحّل على ألا يعود إطلاقا مرة أخرى".

٧ - ويذكر المواطنون الذين رحلوا أن قوات الأمن الإثيوبية اتهمتهم بأنهم أعضاء في الرابطة المجتمعية الإريتريّة أو الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وبالتصويت في الاستفتاء الإريتري، أو بالإسهام في حملات جمع الأموال. وقد يصدق هذا في حالات كثيرة. ولكن هذين التجمعين مشروعان تماما في إثيوبيا. وجمع الأموال لإريتريا والمشاركة في حملات تنمية في إريتريا مشروعان تماما. ونرى أن من المحير أن تختار الحكومة الإثيوبية أن تصف الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة بأنها "منظمة سرية"، لأن الحكومة الإثيوبية سمحت بأنشطتها مثلما سمحت بأنشطة تجمعات أخرى، بل حتى زودتها بمنشآت. وعلاوة على ذلك، كان هناك ترتيب متبادل مع إثيوبيا يسمح للإثيوبيين في إريتريا ومنظمات الجبهة

الشعبية للديمقراطية والعدالة في إريتريا بالاضطلاع بأنشطة مماثلة بموجب أحكام متماثلة. وليس هناك سبب يدعو لإعلان أن هذه الأنشطة غير مشروعة بأثر رجعي أو لذكرها سبب للترحيل.

٨ - وقد اضطلع بأعمال تمييزية بدون اتخاذ أي إجراءات قانونية واجبة وبدون حق الطعن.

٩ - وليس هناك أساس في الدستور الإثيوبي أو قانون العقوبات ولا في قانون حقوق الإنسان الدولي لهذا الطرد المنهجي الواسع النطاق لهؤلاء الناس. ولا يخرج الأمر عن كونه عملا تعسفيا غير قانوني من أعمال التطهير العرقي ليس له أي مبرر في القانون.

١٠ - وعلى الرغم من أن حكومة إثيوبيا لم تصدر بيانا رسميا ولم تسن أي قانون ينص على ذلك، فمن الواضح أن هدفها يشمل أيضا حرمان المرحلين من أصل إريتري من جنسيتهم الإثيوبية. وأرجو أن تتوقفوا وتتدبروا مهلة آثار هذه العمل: سحبت دولة الجنسية من آلاف من المواطنين المطيعين للقانون لا شيء إلا لأصلهم الإثني أو الوطني. وقد أصبح الناس بلا وطن وبدون الإجراءات القانونية الواجبة. ولا شك في أن هذه سابقة لا يمكن للجنة أن تسمح بها.

١١ - وتدعي إثيوبيا أن الإريتريين في إثيوبيا جواسيس، ومتسللين ومخربين يهددون أمن الدولة. وواقع الأمر أن إثيوبيا أعلنت الحرب على إريتريا وإني لعلى ثقة من أن الحكومة الإثيوبية ستحتج أن بوسعها أن تتخطى أحكام حقوق الإنسان في الدستور وأحكام قانون العقوبات من أجل الأمن الوطني ولو كانت هذه هي الحالة، فينبغي اعتبار الإريتريين في إثيوبيا "أشخاصا محميين" بموجب المادة ٤ من اتفاقية جنيف الرابعة.

١٢ - ولا ينبغي أن يساورنا أي شك فيما تسمح به اتفاقيات جنيف وما تحظره. فالمادة ٥ من اتفاقية جنيف الرابعة تجعل من الجلي الواضح أن أي عمل يتخذ ضد الأشخاص المحميين يجب الاضطلاع به على أساس فردي وحسب كل حالة. وتنص المادة ٤١ على أنه لا يجوز للحكومة أن تتخذ أي تدابير أشد من عدم مغادرة مكان الإقامة أو الحبس.

وتبدأ المادة ٤٩ كما يلي:

"النقل القهري للأفراد أو النقل الواسع النطاق، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين ... محظور، بغض النظر عن الأسباب."

وتصنف المادة ١٤٧ "الترحيل غير القانوني أو النقل غير القانوني أو الاعتقال غير القانوني" للأشخاص المحميين ضمن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف - أي الإجراءات التي ينص القانون الدولي على وجود

مسؤولية جنائية فردية في مقابلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ١٨ من مشروع عام ١٩٩٦ لقانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها تنص على خمس "جرائم ضد الإنسانية" من ضمنها "نقل السكان بالقوة".

١٣ - ودعونا نتذكر أنه عندما كتبت اتفاقيات جنيف في عام ١٩٤٩، كانت أوروبا قد خرجت لتوها من الحرب وإبادة الأجناس على نطاق غير مسبوق. وكانت ذكريات معسكرات الاعتقال، والترحيلات القهرية للسكان، والإبادة الكاملة حية في أذهان الرجال والنساء الذين وضعوا أساس القانون الإنساني الدولي. وعلى غرار ذلك، كانت ذكريات الإرهاب الأحمر وجرائم الحرب التي ارتكبتها أنظمة إثيوبية متتالية حية في ذهن الحكومة الإثيوبية عندما أنشأت مكتب المدعي الخاص لمحاكمة الموظفين الرسميين في النظام السابق. ومنذ أشهر قليلة فقط، حركت ذكرى إبادة الأجناس في رواندا رئيس الوزراء ميليس زناوي إلى أن يقترح على منظمة الوحدة الأفريقية تكوين هيئة من الشخصيات البارزة للتحقيق في تلك الجريمة. ونحن نؤيد هذه المبادرات. فقد عانى طويلا بالفعل شعب أفريقيا، بمن فيه من إريتريين وإثيوبيين. ولم يدر بخلدنا أبدا أن هذه الحكومة الإثيوبية، التي أتت إلى الحكم بعد سنوات من الكفاح ضد الطغيان، بوعد من السلام واحترام حقوق الإنسان، سترتكب هي نفسها جريمة ضد الإنسانية. بيد أن الدليل الذي أقدمه إليكم اليوم يضطرنا إلى الانتهاء بأن حكومة إثيوبيا تفعل ذلك بالضبط.

١٤ - وهذه الجريمة الجسيمة ضد الإنسانية هي أيضا تجميع لجرائم كثيرة أصغر قاسية ضد الأفراد. ويصف المرحلون كيف سيقوا من منازلهم أو من أماكن عملهم. وفي بعض الأحيان، أوقظوا من سباتهم في منتصف الليل. ولقد قيل لهم مرارا بأنهم مطلوبون فقط لتسجيل سريع، وأنهم سيعودون إلى منازلهم بعد وقت قصير. وأغلقت أم باب منزلها، تاركة طفلها الصغير نائما داخله، لأن ضباط الأمن قالوا لها إنها ستعود بعد دقائق معدودة. وقد توسل آخرون إلى رجال الشرطة ليسمحوا لهم باصطحاب أطفالهم معهم، ولكن ألقى بهم كقطع في الراحلات بدون أن تتوفر لهم الفرصة في قول وداعا. وقد أهينوا في مراكز الشرطة وأرسلوا في رحلات طويلة وشاقة بالبصات بدون طعام أو مياه تقريبا. وأولئك الذين رحلوا إلى عصب كان عليهم أن يسيروا ٤ كيلومترات في الصحراء الملهبة المحرقة. وعلى عكس ادعاءات الحكومة الإثيوبية، لم يذكر المرحلون أي شيء عن وجود لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال رحلاتهم.

١٥ - ويؤكد هذه الحقائق تقرير لبعثة مشتركة من وكالات الأمم المتحدة أوفدت إلى عصب. وهو يصف أيضا بصورة خاصة حالة محزنة لمدرس سابق يبلغ من العمر ٥٦ عاما:

"تسببت الأحوال الباعثة للأسى المجردة من الإنسانية في وفاة رجل واحد كانت السلطات الإثيوبية انتزعت منه ابنته عندما ألقى بالمرحلين بين مراكز الحدود بين البلدين. وبكى الرجل بدون جدوى وأصابته نوبة من الكآبة القاهرة لم يشف منها. ودفنه زملاؤه في عصب".

١٦ - والانفصال القهري بين الآباء وأطفالهم جانب من أكثر الجوانب المفجعة في الترحيل. وفي بعض الحالات، انتزعت الأمهات المرضعات من أطفالهن الرضع. وقد أشارت دراسة "لليونيسيف إريتريا" أن ١٦٥ مَرَحَلا قالوا انهم اضطروا إلى التخلي عن ٢٩١ طفلا خلفهم من بينهم ٩ أطفال أقل من سنة واحدة و ٣٧ ما بين سنة وخمس سنوات. وقد ترك معظمهم مع أقاربهم وقلة منهم مع الجيران، ولكن ٤٣ طفلا تركوا هكذا ببساطة بمفردهم. وفي حالات أخرى كثيرة فصل الأزواج عن زوجاتهم.

١٧ - ولقد قيل لبعض المرحلين أن يوقعوا على توكيل لأقاربهم. وعادة ما يساوي هذا كتابة اسم على قصاصة من الورق وإعطائها لرجل شرطة؛ وليس لها قوة القانون. وقد قبض على كثير من هؤلاء الأقارب بعد ذلك ورحلوا. وقيل لآخرين أن يبيعوا ممتلكاتهم على الفور. وفي بعض الحالات، أمر الأطفال ببيع أعمال تجارية معقدة تبلغ قيمتها مئات الآلاف أو حتى الملايين من الدولارات. وضباط الأمن الذين اضطلعتوا بهذه العمليات أغلقوا ببساطة بالشمع الأحمر هذه الأعمال التجارية بدون أن يجردوا محتوياتها حتى، ناهيك عن إصدار أي وثائق قانونية وأساسا، صودرت هكذا ببساطة المنازل، والمركبات، والشاحنات، والمتاجر، والفنادق، والمطاعم، والمصانع والمزارع. وقد تركت المزارع وهي حديثة الحرث. وتركت قطعان الأغنام تجول في البرية. وقد قدرت دراسة استقصائية لـ ٤٠٠ ١ مرحل أن هذه المجموعة وحدها تركت وراءها ثروة تقدر بـ ٢١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٨ - ونحن نشعر بالامتنان لأن كثيرا من المواطنين الإثيوبيين الرحيمين والمطيعين للقانون، من بين جميع الإثنيات الأخرى، اضطلعتوا بأعمال رحمة صغيرة للمرحلين في رحلتهم الطويلة، ولأفراد أسرهم الذين تركوهم وراءهم. وكثير من الإثيوبيين يعتنون بأطفالهم المكربين الذين انتزع آباؤهم منهم - وربما أتوا إلى المنزل من المدرسة ليجدوا منازلهم مغلقة بالشمع الأحمر وآباءهم وقد ذهبوا، وليس من أحد يعنى بهم سوى جار عطوف.

١٩ - ويبدو أن هذه الإنسانية تتعارض مع قصد حكومة إثيوبيا. فقد اضطلعت، منذ أيار/ مايو، بحملة دعائية بالغة في حقدتها ضد إريتريا والإريتريين. فالإثيوبيون الذين يستمعون كل يوم إلى الإذاعة أو يشاهدون التلفزيون أو يقرأون الصحف أو يحضرون اجتماعات عامة يتكلم فيها مسؤولون حكوميون سيسمعون ذمها موجهة نحو الإريتريين. فالإريتريون متهمون بأنهم فاشيون ومغالون في وطنيتهم، ومولعون بالقتال وحقوقهم، ومستعمرون جدد، وكارهون للناس إلى آخر ذلك.

٢٠ - وقد أذاعت الحكومة الإثيوبية كثيرا من الادعاءات المزيفة عن الإساءات الإريتيرية. فمثلا، الادعاء بأن سبعة إثيوبيين أحرقوا حتى الموت في "ألا" دحضته بوضوح محطة الإذاعة البريطانية التي زارت هذا الموقع وحققت فيه بنفسها. ولا أساس من الصحة على الإطلاق لادعاءات مثل "اغتصابات جماعية من المقاتلين الإريتريين"، و "إطلاق الرصاص بشكل متعمد على الإثيوبيين الذين أرادوا مغادرة آدي كوالا" و "مصرع ستين إثيوبيا من الاختناق في عصب بعد أن حبسوا في حاوية" ومن الواضح أن القصد منها

هو إلهاب المشاعر المضادة للإريتريين بين الشعب الإثيوبي. وربما كان الادعاء البالغ التطرف من وزارة الخارجية الإثيوبية هو الادعاء بأن "السلطات الإريتيرية احتجزت الآلاف من الإثيوبيين في معسكرات الاعتقال في ساوا وأسمرة وعصب بدون أن يسمحوا لهم بالاتصال بأسرهم، أو لجنة الصليب الأحمر الدولية أو الصحفيين". وهذا مجرد اختلاق غير جدير حتى بالرد عليه أمام جماعتكم الموقرة. وبوسعي أن أمضي وأمضي في الكلام، كما تمضي وتمضي وسائط الإعلام الإثيوبية لتؤكد رسالتها يوما بعد يوم. والحقيقة المحزنة أن الدعاية الشنيعة إذا ما تكررت كثيرا فستقضي على مقاومة أكثر المتشككين والإنسانيين بين المواطنين. وعنف اللسان يسبق العنف المدفع.

٢١ - والمجتمع الدولي حر في أن يأتي إلى إريتريا ويحقق في هذه الادعاءات بنفسه. وقد قدمنا بالفعل دعوة إلى لجنة حقوق الإنسان، أشعر بالسعادة في الإشارة إلى أنها قبلتها. ولا تحكموا على إريتريا بكلماتي فقط؛ فالحقائق هناك لكي يراها العالم أجمع.

٢٢ - وليس ثمة حاجة إلى القول بأن حملة الكراهية التي تشنها إثيوبيا لا تتعارض فقط مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنها تتسم أيضا بعدم المسؤولية نظرا لأنها لا تأخذ في الاعتبار العلاقات بين الشعبين في المستقبل.

٢٣ - وهذه حملة كراهية ليس لها مثيل في التاريخ الإثيوبي، ولا حتى خلال أسود أيام النظام السابق. فالتحريض على الكراهية على أساس الجنس أو الدين أو الجنسية أو الإثنية جريمة، في جميع البلدان المتحضرة. وعندما تحت الحكومة نفسها على الكراهية الوطنية، فليس بوسعنا إلا أن نخشى الأسوأ.

٢٤ - وقد جمعت الحكومة الإثيوبية أكثر من ١٠٠٠ إريتري وحبستهم في معسكرات. ومعظم هؤلاء مدنيون كانوا مقاتلين فيما سبق مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أو كانوا تلقوا سابقا تدريباً عسكرياً في الخدمة الوطنية الإريتيرية. وعلى الرغم من أنهم مدنيون فقد وصفتهم الحكومة الإثيوبية بأنهم "أسرى حرب". وهناك أيضا ٨٥ طالبا جامعيًا، أنهيت دراساتهم بجامعة أديس أبابا فجأة باعتقالهم الجماعي واحتجازهم. وليس لدى إثيوبيا أساس قانوني لاحتجاز هؤلاء الطلبة. وكان المجرى الصحيح للإجراءات هو السماح لهم بالعودة إلى إريتريا. ففي البداية، احتجز هؤلاء في معسكر فيتشي ثم نقلوا منه إلى بلاتين، وهو موقع يقع في جنوب إثيوبيا، بدون علم لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتتناول اتفاقية جنيف (الاتفاقية الرابعة، المواد ٧٩ إلى ١٤١) بتفصيل دقيق الأحوال التي يمكن فيها حبس المدنيين، وكيفية إدارة هذه المعسكرات، ونخشى أن تكون هذه الأحكام قد انتهكت. فأولا، احتجز معظم المحبوسين بطريقة غير شرعية انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ثانيا، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نخشى أن الأحوال في المستعمرات لا تفي بالالتزامات القانونية المسؤولة عنها الحكومة الإثيوبية، مما يبرر تسمية هذه المعسكرات "معسكرات اعتقال" بدلا من مجرد "معسكرات حبس".

٢٥ - والمجتمع الدولي والأمم المتحدة لهما كل الحرية في القدوم إلى إريتريا للتحقيق بنفسهما في سجل الحكومة الإريترية. ونحن ملتزمون بالشفافية وانتهاج سياسة الباب المفتوح. وإريتريا، على عكس إثيوبيا، تتعاون بنشاط في هذه المسائل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة في إريتريا والمجتمع الدبلوماسي.

٢٦ - ولم تتخذ حكومة إريتريا أي تدابير غير مشروعة أو مسيئة للإثيوبيين المقيمين في إريتريا. وقد أخبر القائم بالأعمال الإثيوبي في أسمرة وفدا زائرا من الأمم المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه بأن إريتريا احتجزت ٥٧ إثيوبيا لشكها في أنهم يشكلون تهديدا لأمن الدولة. واعترف بأن هذا يمكن أن يكون مبالغة نظرا لأنه يجري الإفراج عنهم عند النظر في حالاتهم. وقبل ذلك اتهم وزير الخارجية الإثيوبي إريتريا بسجن ٦٠٠ إثيوبي، وادعى وزير الخارجية أيضا، كما ذكرت، بأن آفا لا حصر لهم معتقلون في "معسكرات اعتقال". والحقيقة أننا اليوم نحتجز ١٧ إثيوبيا فقط لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، بعد أن تم التحقيق مع كل فرد منهم. ويمكن للجنة الصليب الأحمر الدولية الوصول إليهم جميعا.

٢٧ - والإثيوبيون الراغبون في البقاء في إريتريا بإمكانهم البقاء فيها، ونحن نسعى إلى تيسير رحيل الراغبين في المغادرة عن طريق مكاتب لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد غادر ثمانون مدرسا إثيوبيا في عصب من تلقاء أنفسهم إلى جيبوتي بمساعدة الإدارة المحلية، ولكن عند وصولهم إلى هناك ادعت الحكومة الإثيوبية أنهم طُردوا. وسُمح لخمسة وأربعين طالبا إثيوبيا يدرسون في جامعة أسمرة بالبقاء وإتمام دراستهم وأداء امتحاناتهم ثم العودة إلى إثيوبيا بسلام. بيد أن الحكومة الإثيوبية ادعت أن "القوات الإريترية طردت بوحشية ما يزيد عن ٥ ٠٠٠ مواطن إثيوبي من إريتريا بعد أن جردتهم من ممتلكاتهم وأخضعت كثيرا منهم للضرب والتعذيب". والواقع أن هذا الأمر لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

٢٨ - وفي ١٣ أيار/مايو، قررت الحكومة الإثيوبية من جانب واحد تحويل وجهة جميع سفن الشحن التابعة لها من ميناء عصب الإريترى إلى جيبوتي، وإغلاق الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وأفضى هذا الإجراء من جانب حكومة إثيوبيا إلى النتيجة المتوقعة تماما وهي بقاء عمال الميناء الإثيوبيين في عصب بدون عمل وعدم شحن البضائع الإثيوبية الموجودة في الميناء. لذلك فإن ادعاء الحكومة الإثيوبية بأن إريتريا حرمت الإثيوبيين في عصب من الحق في العمل وصادرت البضائع الإثيوبية لا أساس له من الصحة. وقد أثبتت وكالات الأمم المتحدة أن المرتبات لا تزال تدفع للعمال الإثيوبيين في عصب، ولكن العمال اليوميين أصبحوا الآن بدون دخل ويحتاجون إلى مساعدة غوثية.

٢٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قررت الجمعية الوطنية الإريترية أنه:

"على العكس من السياسة اللاإنسانية للحكومة الإثيوبية، لم تقم الحكومة الإريترية ولن تقوم بأي عمل عدائي ضد الإثيوبيين المقيمين في البلد. وحقهم مضمون في العيش والعمل بسلام.

وإذا انتهك هذا الحق في ظل أي ظروف أو من جانب أي مؤسسة، فلهم الحق الكامل في الانتصاف".

ولست بحاجة إلى إظهار الفرق بين هذه الدعوة العلنية إلى الشرعية وبين حملة الكراهية الوطنية التي تشاهد يوميا في وسائل الإعلام الإثيوبية. ولكنني أؤكد من جديد أن المرء إنما يحاسب على أعماله وليس على أقواله. فتعالوا لتروا بأنفسكم.

٣٠ - لقد فُجعت حكومة إريتريا بمصرع مدنيين، بمن فيهم بعض الأطفال، في هجوم جوي على قاعدة ميكيلي الجوية في ٥ حزيران/يونيه. وقد شُنت الغارة الجوية في الساعة ١٥/٠٠ رداً على هجوم جوي جرى قبل ذلك على مطار أسمرة انطلاقاً من قاعدة ميكيلي الجوية في الساعة ١٤/١٠ من ذلك اليوم، أسفر عن مقتل أو إصابة ٣٤ مدنياً إريترياً. وادعاء الإثيوبيين بأن غارتهم الجوية كانت "ثأرية" ادعاء كاذب، مثلما أكد ذلك الدبلوماسيون والصحفيون. وادعاءهم بأن مصرع المدنيين جاء نتيجة "هجوم متعمد" هو أيضاً غير صحيح تماماً. فقوتنا الجوية صغيرة الحجم وحديثة التكوين، ولم تكن نتوقع قط أن نضطر لاستخدامها ضد أصدقائنا وحلفائنا السابقين في إثيوبيا. ولكن عندما هاجمتنا القوة الجوية الإثيوبية رددنا بضرب قاعدة القوة الجوية الإثيوبية التي أنشئت في مطار ميكيلي. وأكرر أننا لم نستهدف المدنيين عن قصد، بيد أن البعض أصيب، لسوء الحظ، في إطلاق النار المتبادل. وفيما عدا ذلك، فإن النتيجة الحاصلة في مطار ميكيلي وهي تدمير عدة طائرات على الأرض تدل على الطبيعة العسكرية البحتة لمهمة القوة الجوية الإريتريّة.

٣١ - لقد أخذت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عاتقها التزامات قانونية محددة إزاء الأشخاص المقيمين في أقاليمها وذلك بمجرد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. ومن هذه الالتزامات تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، والمُسَهَّب في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. ولا تستطيع أي دولة المطالبة باستثناء من الالتزامات الأساسية المترتبة على هذه الصكوك بحجة وجود حالة طوارئ. وفي هذا الصدد، تلزم الإشارة إلى أن هذه اللجنة اعتمدت، في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، إعلان المعايير الإنسانية الدنيا الذي يحدد بدقة الأفعال المحظورة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣. وفضلاً عن ذلك، فيما أن إثيوبيا أعلنت الحرب على إريتريا، فهي ملتزمة أيضاً باتفاقيات جنيف التي تمنع بالتحديد ترحيل السكان بل وتعتبره "خرقاً خطيراً".

٣٢ - لذلك من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة عندما تُرتكب جرائم يمثل هذا النطاق المثير للجزع وبطريقة بغیضة للغاية مثلما الشأن في إثيوبيا اليوم. وليس أقل من أنه ينبغي أن يعرب عن استنكاره للفعل وتعاطفه مع الضحايا. وفي هذا الصدد، نُقدر أيما تقدير البيان الموضوعي الصادر في

الوقت المناسب عن السيدة ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء انتهاكات الحكومة الإثيوبية.

٣٣ - إن الجريمة التي ارتكبتها حكومة إثيوبيا ضد مواطنين إثيوبيين من أصل إريتري وإريتريين مقيمين في إثيوبيا تروّع ضمير الإنسانية وتعرض للخطر أسس الحرية والعدالة فضلا عن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. ولهذا السبب، يطلب الوفد الإريتري إلى هذه اللجنة أن تتخذ قرارا من شأنه أن:

(١) يشجب انتهاك الحكومة الإثيوبية الصارخ لحقوق الإنسان للإريتريين والإثيوبيين الإريتريين الأصل المقيمين في إثيوبيا؛

(٢) يدعو إلى الوقف الفوري لكافة أعمال الاحتجاز والطرّد الجماعيين للإريتريين، ويطالب بالإفراج الفوري عن جميع الإريتريين والإثيوبيين الإريتريين الأصل الذين احتجزوا بشكل غير قانوني في السجون ومعسكرات الاعتقال، ويدعو إلى حماية أرواح وحقوق وممتلكات الإريتريين والإثيوبيين - الإريتريين المرحلين وأولئك الذين لا يزالون يقيمون في إثيوبيا، بما في ذلك حقهم في مغادرة البلد إن هم رغبوا في ذلك؛

(٣) يدعو إلى الإنهاء الفوري للدعاية الرامية إلى التحريض على الكراهية العنصرية ضد الإريتريين ويدعو الحكومة الإثيوبية إلى أن تصدر، بدلا من ذلك، بيانات علنية تدعو إلى الرزانة واحترام الإريتريين المقيمين في إثيوبيا والمواطنين الإثيوبيين الإريتريين الأصل؛

(٤) يدعو إلى جمع شمل الأسر الإريتريّة المشتتة، بما في ذلك الترتيب للنقل المبكر والمأمون؛

(٥) يدعو إلى إعادة الممتلكات المصادرة فورا إلى الإريتريين والإثيوبيين - الإريتريين المرحلين ودفع تعويضات عن أي خسائر في الممتلكات أو الدخل؛

(٦) يعيّن، على وجه الاستعجال، بعثة لتقصي الحقائق تجري تحقيقا في الميدان لحالة حقوق الإنسان للإريتريين في إثيوبيا، بغية تكملة البعثة التي اتّفق عليها بالفعل بالنسبة لإريتريا؛

(٧) يدعو حكومة إثيوبيا إلى التعاون التام مع بعثة تقصي الحقائق بالسماح لها بدخول إقليمها بالكامل وبحرية لإقامة اتصالات مع الإريتريين هناك؛

(٨) يقوم، تسليما بأن الحرب هي أكبر سبب لانتهاكات حقوق الإنسان، بالدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى التسوية السلمية للنزاع المتصل بالحدود.

٣٤ - وليت بوسعي أن أعطي تفسيراً منطقياً لأعمال الحكومة الإثيوبية على امتداد الأشهر الثلاثة الماضية. فمنذ ٩٠ يوماً فقط، كان الطرد الجماعي للإريتريين والإثيوبيين الإريتريين الأصل أمراً غير وارد مطلقاً. وإننا ندعو إلى الله لكي لا تصدر أعمال جنونية أخرى من المسؤولين عن حماية المواطنين الإثيوبيين والمقيمين أياً كان أصلهم.

٣٥ - ولا تسعى إريتريا إلا إلى تعزيز المصالح الدائمة لشعبي البلدين وتطوير العلاقات الشخصية والثقافية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية بينهما التي من شأنها أن تعزز لكليهما النفع والفائدة والتي يتعين ألا تمس من سلام وحقوق أي منهما.

٣٦ - وبالتالي يتعهد الوفد الإريتري رسمياً بأن تواصل حكومة إريتريا الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان للإثيوبيين المقيمين في إريتريا، والتعاون التام مع هذه اللجنة أو أي منظمة دولية أخرى ترغب في إجراء تحقيق بدون قيود لظروف الإثيوبيين المقيمين في إريتريا وستظل ملتزمة بالحقائق التي يمكن أن يتحقق منها مراقبون محايدون، ومتفانية تضانياً تاماً في سبيل رفاه شعبي البلدين ومستقبل يحقق لهما الفائدة المتبادلة.

٣٧ - وتؤكد أيضاً من جديد اعتراضها على أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها وأي تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تسعى إلى انتهاك سيادة أي دولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأمنها.

٣٨ - ويدعو وفد دولة إريتريا وفد جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية إلى الانضمام إليه في هذا الالتزام الجدي بحقوق الإنسان وفي التزامه بالسلام وسعيه إليه، عن طريق القيام رسمياً بتقديم تعهد مماثل لهذه اللجنة، خدمة لسلام وأمن ورفاه شعبيهما.

— — — — —